وقصارى القول، أصبح خط رعاية الموهوبين تقليداً حزبياً، وليس مجرد همهمات أو اندفاعات عفوية.

ولئن كان الموهوبون حالات فردية، غير ان رعايتهم تتطلب «سياسة» تنظيمية رسمية، وهذا تجلى من خلال:

١- البحث عن الموهوبين، الأكثر ذكاء، الأكثر قدرة على حل المشكلات، الأكثر تمايزا في أنشطتهم، الأكثر انجازية، الأكثر حضورا، الأكثر تصميما، الأكثر مصابرة، وكان هناك بعض النماذج العملية في السجون وخارج السجون. أي أن المعايير ليست مجردة أو هلامية بل هي نماذج حية أيضاً.

٢- توظيفهم في خانات ملائمة لمواهبهم وقابلياتهم وبما يتجاوب مع متطلبات العمل في آن والتدرج معهم في المهام التي تستحث طاقاتهم وتفجرها بل التعامل معهم بصرامة أكثر من غيرهم، ذلك أن المطلوب منهم أكثر من غيرهم.

٣- الحرص الأمني عليهم، فالحرص عام، ولكن ينبغي تأمين شروط تحمي الموهوب، ذلك أن عدم مراعاة ذلك تجعله ينتقل من مهمة إلى أخرى وتكليفه بمهام مضاعفة نظراً لمزاياه بما ينطوي عليه ذلك من احتمالات تسرّع في اعتقاله....

٤- التفاعل الخاص معه، سواء باللقاء الحي أو عبر الرسائل أو إشراكه في قرارات معينة أو استطلاع رأيه في قضايا لها أهمية وأحيانا الطلب منه الإجابة عن أسئلة فكرية أو سياسية بما يغني التفكير القيادي أو أن يتقدم بمقترح أو مقاربة في موضوع محدد... وفرص التفاعل الحي في السجن هي أوسع ولكن إحداثيات السجن محدودة. (ثمة رسالة مرفقة في الملحق رقم ٣ نموذج على ذلك).

(والسجن هو أفضل جامعة للتعبئة الأيديولوجية وبناء كادرات فكرية، أما خارج السجن فهو أفضل معمعان لبناء كادرات تنظيمية وسياسية، أما العلم العسكري فلا يمكن الحصول عليه إلا بدورات متخصصة سيما في الخارج والبلدان الصديقة ناهيكم عن التجارب الحية.)[٥٨٨]

وتجربة الداخل «أنتجت منظمين من طراز رفيع يتجاوز التجربة الفلسطينية، والأمر نفسه

---

٥٨٨) المرجع السابق